

Distr.: General
29 October 2004
Arabic
Original: English and French



بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٠٦٧ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بمناسبة نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي، باسم المجلس:

يثني مجلس الأمن على سلطات أفريقيا الوسطى والأحزاب السياسية والمجتمع المدني بجمهورية أفريقيا الوسطى لما تبذله من جهود في سبيل إنجاح العملية الانتقالية. ويرحب مجلس الأمن، بوجه خاص، بما أبدته أطراف أفريقيا الوسطى من روح توافق الآراء، مما يشهد على عزمها على مواصلة العملية الانتقالية حتى النهاية.

ويحض مجلس الأمن أبناء أفريقيا الوسطى على مواصلة جهودهم من أجل كفالة نجاح الاستفتاء الدستوري الذي سيجري في تشرين الثاني/نوفمبر، والقيام بشكل مرضٍ بتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية حرة وشفافة وديمقراطية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

كما يشيد مجلس الأمن بمنظومة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، خاصة ممثل الأمين العام، الجنرال لامين سيسيه، لما يقوم به من عمل على رأس مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويؤكد من جديد دعمه الكامل له ويسر مجلس الأمن أن يعترز الأمين العام تجديد ولاية المكتب حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ويرحب مجلس الأمن بالمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي لتحقيق الاستقرار والانتعاش في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك بالجهود الجبارة التي بذلتها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

ويهيب مجلس الأمن بالجهات المانحة الدولية ومؤسسات التمويل الدولية أن تواصل تقديم الدعم الثابت لجمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما في التحضير للانتخابات الرئاسية

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

والتشريعية القادمة. وهو يشدد كذلك على أن دعمها سيكون ضروريا لإنعاش البلد اقتصاديا واجتماعيا، ويحضرها على القيام، بالتشاور الوثيق مع الوكالات الإنمائية المعنية وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بصياغة استراتيجية إنمائية متسقة للبلد.

ومع ذلك، يعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء تدهور الحالة المالية والقطاع العام للدولة، وبهيب سلطات أفريقيا الوسطى أن تعمل بعزيمة على مواجهة هذه الحالة.

ويعرب مجلس الأمن مرة أخرى عن دعمه الكامل للقوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ويدعو إلى مواصلة إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن بجمهورية أفريقيا الوسطى.

كما يحض مجلس الأمن سلطات أفريقيا الوسطى على أن تواصل بحسم مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان.

ويعرب مجلس الأمن مرة أخرى عن قلقه إزاء العواقب المحتملة بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى من جراء الأزمات التي تشهدها هذه المنطقة دون الإقليمية. وبالتالي، يرحب المجلس، مع الارتياح، بمبادرة الأمين العام بدعوة مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تقييم الآثار المترتبة على التطورات المستجدة في البلدان المجاورة بالنسبة للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعكس بالعكس.